

العلاقات الباكستانية - الهندية في عام 2024 ملخص: توقعات بتطبيع العلاقات بين باكستان والهند في عام 2024 بعد الانتخابات العامة في كلا البلدين، باكستان تعتبر أنه لا يمكن المضي قدما في المحادثات مع الهند إلا بعد استعادة الحكم الذاتي لولاية جامو وكشمير، الهند تستفيد من وضعها الاقتصادي المتنامي وتحاول عزل باكستان داخل جنوب آسيا، والعوامل التي تعرقل التطبيع تشمل القضايا السياسية المحلية في كلا البلدين والتهديدات الأمنية على الحدود، الهند تعتقد أن باكستان ستنزل انطوائية بسبب وضعها المالي المتردي، وتستفيد الهند من تحالفاتها القوية مع دول العالم العربي وتحاول تقويض نفوذ باكستان في جنوب آسيا. برزت توقعات بأنه بعد الانتخابات العامة في كل من باكستان والهند - في فبراير ويونيو 2024 على التوالي - فإن كلا البلدين قد يُعيد النظر في علاقتهما الثنائية، والتي تعطلت نتيجة لإلغاء الهند في أغسطس 2019 للحكم الذاتي لولاية جامو وكشمير المتنازع عليها، ووقف التجارة، وبهذا، تم انتخاب شهباز شريف من حزب الرابطة - نواز رئيسا للوزراء في 4 مارس، رد عليها شريف برد مقتضب بنفس القدر. الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق/ نواز شريف، معروف على نطاق واسع بأنه من دعاة تحسين العلاقات مع الهند، في 23 مارس، صرح وزير الخارجية الباكستاني المعين حديثا وقتها/ إسحاق دار في مؤتمر صحفي أن بلاده "تفكر بجدية في استئناف التجارة مع الهند"، جايشانكار، باكستان لدعمها للإرهاب. العوامل التي تعرقل التطبيع بين الجارين: تتمسك باكستان بموقف مفاده أنه إلى أن تستعيد الحكومة الهندية إقامة ولاية جامو وكشمير قبل 5 أغسطس 2019، لا يمكن المضي قدما في المحادثات، ومع ذلك ، مما زاد من ترسيخ الوضع الراهن بعد 5 أغسطس 2019، ويبدو حدوث أي تقدم في هذه القضية مستبعدا للغاية. فعلى سبيل المثال، زعم أن وكيل وزارة الخارجية الباكستاني/ سيروس سجاد قاضي اتهم الهند بالتورط في القتل المستهدف لمواطنين في أراضي باكستان. وبالمثل، إضافة الى ذلك، مدعية أنها كانت تحمل شحنة مزدوجة الاستخدام، وهو ما رفضته باكستان بشدة، وتقلل من فرص التقارب. من ناحية أخرى، تعتقد الهند أن أي مبادرة تطبيع مستقبلية تنوقف إلى حد كبير على المؤسسة العسكرية الباكستانية القوية، وانه من الممكن أن ينسحب جنرالات الجيش الباكستاني من مثل هذه المبادرة في أي وقت، الأمر الذي من شأنه أن يسبب الإحراج للهند، وقد ثبت ذلك من خلال العديد من المنعطفات السياسية التي اتخذتها الحكومة الباكستانية مؤخرا. من الأمثلة التي تسوقها الهند على ذلك التراجع عن تصريح أدلى به شهباز شريف، دعا فيه إلى إجراء محادثات "جادة وصادقة" مع الهند. لكن، في اليوم التالي، تراجع مكتب شهباز شريف عن تصريحه بالقول إن المحادثات لا يمكن أن تجري إلا بعد أن تلغي الهند قرارها الصادر في 5 أغسطس 2019 بشأن جامو وكشمير. الذي يتألف من العديد من الأحزاب السياسية المتنوعة، ويقبل مطالبهم. وتواجه باكستان عجزا كبيرا في الميزانية وتبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 77 في المئة، واعتبارا من أواخر فبراير، بلغت احتياطات باكستان من النقد الأجنبي 9.7 مليار دولار، وفي الوقت الذي تكافح فيه باكستان معدل تضخم يبلغ حوالي 29 في المائة، مما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية، لذلك، في ظل هذه المؤشرات الاقتصادية الضعيفة، مع التركيز على الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي. علاوة على ذلك، بعبارة أخرى، تعتقد الهند أن الوقت في صالحها نظرا لأزمات باكستان المختلفة، ثالثا، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي إضعاف دور إسلام آباد، كما كان الحال في العقود الماضية. وجدت الهند وسيلة لعزل باكستان داخل جنوب آسيا من خلال إعاقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على حساب تعزيز مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، التي تتألف من جميع بلدان جنوب آسيا تقريبا باستثناء باكستان، منذ نوفمبر 2014 ، عندما عقدت قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الأخيرة في نيبال ، أصبحت المنظمة غير صالحة إلى حد كبير. يبدو أن انتقاد الهند اللاذع المعتاد ضد باكستان باعتبارها "مصنع الإرهاب في العالم" - على الرغم من حقيقة أن العنف الإرهابي في جامو وكشمير شهد انخفاضا حادا من 3401 حادثة في عام 2003 إلى 44 حادثة فقط في عام 2023 - يبقى أي احتمالات لاستئناف المحادثات الثنائية ضعيفا، الهند مدعومة حاليا بمكانتها الاقتصادية والسياسية المتنامية في الساحة العالمية، إن ثقتها مدفوعة إلى حد كبير برغبة الغرب في أن تعمل الهند كحصن ضد الصين الصاعدة، بما في ذلك باكستان، ومع ذلك، فإن التغييرات في الحسابات الجيوسياسية الإقليمية قد تجبر الهند على الاستجابة لدعوات التطبيع مع باكستان. أولا، على التوالي. تصاعدت التوترات بين الهند والصين على حدودها الشمالية منذ اشتباك الجانبين عسكريا في عام 2020، حيث ان زيادة عسكرية الحدود الشمالية من شأنها أن تقيد الهند لتحويل الموارد من حدودها الغربية مع باكستان، مثل هذه الخطوة الاستراتيجية ستطلب نوعا من التقارب مع باكستان لدرء تهديد أمني من حدودها الغربية والسماح للهند بتركيز طاقاتها على الجبهة الشمالية. ثانيا، قد تدفع الديناميكيات المتغيرة في جنوب آسيا الهند إلى إعادة النظر في سياستها الحالية، تمكنت الهند من ممارسة تأثير قوي على دول جنوب آسيا الواقعة إلى الشرق والجنوب، مثل بنغلاديش وبوتان

ونيبال وسريلانكا وجزر المالديف، والتي كان من المقرر عقدها في عام 2016، ومع ذلك ، فإن الوضع السياسي الداخلي يتغير تدريجيا في هذه البلدان الأصغر في جنوب آسيا، ويتمثل أحد العوامل الرئيسية في هذه الديناميكية السياسية في دخول الصين المتزايد، التي تحاول استمالة هذه البلدان نحوها. تعد جزر المالديف مثالا رئيسيا على ذلك: فقد ترسخت حكومة موالية للصين في الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2023، وفي حالة بنجلاديش، فإن المزاج الداخلي في بنجلاديش قد يشهد تغيرا سياسيا من شأنه أن يضر بالمصالح الهندية. هناك دعوات متزايدة لمقاطعة المنتجات الهندية داخل بنجلاديش، باستخدام نفس لغة "الهند خارج" التي تبناها موزو في جزر المالديف. وبالمثل، فإن الجهود التي تبذلها الهند لإقامة علاقات مع نظام طالبان في أفغانستان محفوفة بعدم اليقين. والأهم من ذلك، لا يمكن تجاهل احتمالات إحياء العنف في جامو وكشمير، مثل جبهة المقاومة، إن قرار الهند بفتح جامو وكشمير أمام الغرباء للمطالبة بالإقامة والاستفادة من مشاريع التنمية - وحملتها المتزامنة على الأحزاب السياسية المحلية والقادة - لن يؤدي إلا إلى تعزيز المقاومة العامة. قد تؤدي زيادة العنف إلى فوضى رؤية الهند الطموحة لعام 2047"، وأي عودة للجماعات العنيفة في المستقبل لن تؤدي إلا إلى تعقيد جهود الهند لحماية حدودها في الشمال والغرب، الأمر الذي قد يستلزم انخراط الهند مع باكستان. تواجه كل من الهند وباكستان تحديات مشتركة كبيرة